S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/690
5 September 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل برفقته رسالة وزير خارجية جمهورية العراق السيد محمد سعيد الصحاف الموجهة اليكم بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن استمرار الصعوبات والعراقيل التي تتعرض التنفيذ السليم للقرار ٩٨٦ ومذكرة التفاهم.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن
القائم بالأعمال المؤقت

050997 050997 97-23152

المرفق

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة من
وزير خارجية العراق إلى الأمين العام

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ والمنشورة بالوثيقة (S/1997/629) والتي شرحت لكم فيها بالتفصيل حالة تنفيذ المرحلة الأولى لعقود خطة الشراء والتوزيع. ومنذ ذلك التاريخ ولحد الآن لم يطرأ أي تغيير جوهري على تلك الحالة. فما زال هناك (٥٧) عقدا لدى سكرتارية لجنة ٦٦١ لم تجهزها للتوزيع على أعضاء اللجنة لحد الآن رغم مضي فترة طويلة على تسجيلها فضلا عن وجود (٨٣) عقدا معلقا طلب تعليقها لأسباب واهية ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و (٢١) عقدا الغتها الدولتان المذكورتان.

صاحب السيادة

لقد بدأنا نتشاور مع الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير الذي يقدمه سيادتكم إلى مجلس الأمن، بموجب أحكام القرار ١١١١ (١٩٩٧)، لفترة التسعين يوما الأولى للمرحلة الثانية وما زلنا نواجه نفس الصعوبات والعراقيل في إقرار عقود المرحلة الأولى وفي تأخير وصول التجهيزات الإنسانية إلى العراق والتي كانت الهدف المعلن للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). لقد مضت ثلاثة أشهر على انتهاء نفاذ المرحلة الأولى ومرت ثلاثة أشهر على قيام العراق بضخ كامل كمية النفط المقررة منذ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، ورغم النداءات والرسائل التي وجهتها لسيادتكم في مناسبات عديدة لم نلحظ حماسا لا من الأمانة العامة ولا من لجنة ٦٦١ وسكرتاريتها للعمل على تلبية مطالبنا المشروعة لتسريع وتيرة المصادقة على العقود أو حث ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا على رفع تعليقهما لعقود شراء الغذاء والدواء والحاجات الأساسية الأخرى.

صاحب السيادة

إنني إذ أثير معكم هذه المسائل بوصفكم راعيا لمذكرة التفاهم ومسؤولا مباشرا عن تأمين التنفيذ السليم لأحكام المذكرة التي كانت الأمانة العامة طرفا فيها، وفي الوقت الذي يقوم العراق بالوفاء بكل التزاماته بموجب أحكامها ويتعاون مع ممثليكم في بغداد لتنفيذ بنودها بشكل شفاف ومهني، فإن من الواجب أيضا أن تنهض الأمانة العامة بمسؤوليتها المتقابلة في هذا الشأن بأن تقوم بشرح نتائج تأخير وصول المواد الإنسانية، التي تضمنها مشروع تقريركم الذي نتشاور بصدده، إلى ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل خاص ولكل أعضاء لجنة ٦٦١ بشكل عام، إذ أن استمرار هذه الحالة على ما هي عليه من سلبيات ومعوقات غير مفهوم ومؤسف جدا، ولا يمكننا أن نفسر غايات القرار ٩٨٦ وكما ذكرنا سابقا إلا بأن نقول إنها أصبحت النفط مقابل التعويضات والاستقطاعات الأخرى حيث أننا لم نجد أي اهتمام في حسن انسيابية وصول المواد للعراق التي هي عنوان القرار المذكور.

صاحب السيادة

تجري في أوساط مجلس الأمن هذه الأيام اتصالات وأحاديث حول معالجة مسألة ما يسمى بتدوير النقص للمرحلة الثانية، إن حقيقة الأمر، يا سيادة الأمين العام، هي أننا التزمنا بأحكام القرارين ومذكرة التفاهم في مسألة البدء بضخ النفط وفق التسلسل الذي جرى العمل بموجبه في المرحلة الأولى. إن أحكام القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم إذا ما أخذت بشكل مترابط تقضي بأن يتم ضخ

كميات من النفط بما يعادل ملياري دولار لفترة ستة أشهر يقابلها توفير غذاء ودواء وتجهيزات أساسية مدنية أخرى لنفس الفترة. ومثلما حصل في تجربة المرحلة الأولى فإن ضخ النفط العراقي قد بدأ فعلا بعد أن تمت مصادقة الأمين العام على خطة الشراء والتوزيع وهو عنصر أساسي في تنفيذ مذكرة التفاهم. وقد بدأ ضخ النفط خلال فترة الستة أشهر الأولى بشكل نشيط وضمن الفترة المنصوص عليها رغم تعثر إجراءات اقرار عقود خطة الشراء والتوزيع في لجنة ٦٦١.

ومثلما هو معروف لدى سيادتكم فقد تمت مصادقتكم على خطة للشراء والتوزيع في ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٧ والتي اطلقت إجراءات ضخ النفط للمرحلة الثانية وهو الإجراء الطبيعي والمنطقي الذي سيستمر لمدة ستة أشهر من التاريخ أعلاه. وحسب فترة القرار ومذكرة التفاهم فنحن نتوقع أن تتم إجراءات إقرار العقود التي ستقدمها الشركات والدول المتعاقدة مع الجهات العراقية المختصة وتوريد المواد المتعاقد عليها إلى العراق ضمن نفس الفترة وأن يتم تجاوز المعرقلات التي جرت في المرحلة الأولى.

إن التفسيرات التي تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا فرضها ما هي إلا تفسيرات شكلية وتقوم على أساس عدم الترابط بين القرار ٩٨٦ ومذكرة التفاهم من ناحية والفقرة (١) من القرار (١١١١) من ناحية ثانية. وهذا تفسير غير صحيح وغير عملي. إذ أن ذلك يعني أن العراق سيضخ جميع كميات النفط المنصوص عليها في القرار في أربعة أشهر. أما توريد الغذاء والدواء والمواد الأخرى فإن المدة مفتوحة إلى ما شاء الله دون التزام مجلس الأمن ولجنة ٦٦١ بأي سقف زمني وكأن المطلوب حسب التفسير الأمريكي هو تطبيق شرط الستة أشهر على تصدير النفط العراقي وعدم احترام شرط الستة أشهر بالنسبة لتوريد المواد الإنسانية للعراق، إن العراق لا يمكن أن يقبل هذا التفسير المتعسف إذ أن صفقة النفط مقابل الغذاء صفقة مترابطة ومتكاملة وليس من المعقول تفعيل أحد عناصرها وتجميد العنصر الآخر.

آمل من سيادتكم أن تفهموا موقف العراق من هذه المسألة وأدعوكم للتدخل شخصيا لعرض هذه الحقائق على أعضاء مجلس الأمن وبالطريقة التي تخدم هدف القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم.

كما آمل من سيادتكم أن تبادروا لاتخاذ الإجراءات الضرورية لحث سكرتارية لجنة ٦٦١ على توزيع كافة عقود الشراء المسجلة لديها مع أعضاء اللجنة والضغط على ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لتمشية العقود المعلقة وبعكسه ستكون شكوكنا قوية في إمكانية تحقيق الأهداف الإنسانية لمذكرة التفاهم.

أرجو من سيادتكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق